

تَشَاةُ الْإِسْنَادِ

بِقَلَمِ
د. قاسم علي سَعْد

أُسْتَاذُ الْحَدِيثِ الْمُشَارِكِ
بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَدْرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ
جَامِعَةِ الشَّارِقَةِ

خَزَائِنُ الْبَشَرِ الْإِسْلَامِيَّةِ

نشأة الإسلام

بقلم
د. قاسم علي سعد

أستاذ الحديث المشارك
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

دار النشر الإسلامية

قِيَمَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسسها الشيخ ريزي رشيدية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بيروت - لبنان ص.ب: ٥٩٥٥/١٤ هاتف: ٧٠٢٨٥٧

فاكس: ٧٠٤٩٦٣ / ٩٦١١٠٠ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين ، حفظ دينه من نفثات الحاقدين ، وهَمَزات المُبْطِلين ، والصَّلَاة والسَّلَام على أصدق الخلق لساناً ، وأثبتهم جَنَاناً ، وأرضاهم مكاناً ، وعلى آله وأصحابه مستند كل ثقة تقي ، ومعتد كل صالح رضي .

أما بعد : فلم يحتط الجيل الأول لشيء ما احتاط لدينه ، لأن الدين عندهم هو الأعلى ، لذا كان مقدماً حقيقة على كل شيء : من نفس ووالد وولد وأخ وزوجة وعشيرة ومال ووطن ، ولما كان ذاك العهد الأول مثلاً في الصدق والأمانة والديانة ، ونموذجاً في الحفظ والإتقان والمتانة ، لم يكن أهله بحاجة إلى الإسناد ، ومع هذا فقد حَرَص الكثيرون عليه ورغبوا به ، لكونهم ينشدون الكمالات ، ولا يقنعون إلا بعالية الدرجات ، ولأن الثبوت في الدين لا يأتي إلا بخير ، وكما قيل في المثل : درهم وقاية خير من قنطار علاج .

إلا أنه لما طرأ تغير الشأن والحال ، وبدأ ظهور الفتن والخبال ، احتاط الصحابة رضوان الله تعالى عليهم للسنة كل احتياط ، ونافحوا عنها بكل ما أوتوا من علم وحكمة ونشاط .

ثم لما تفاقم الأمر ببُدْوِ الكذب من بعض أهل الأهواء عند ضعف أمر السلطان، شَمَّر السلف عن ساق الجد في الذبِّ عن السُنَّة وحمايتها من أي بُهتان، وأوجبوا السؤال عن الإسناد، وجعلوه شغلهم الشاغل، فنصر الله بهم دينه، وثَبَّت سُنَّة نبيه ﷺ، وأخزى كل متربِّص بسوء، فاضحاً أمره، وكاشفاً عُواره، حتى ميز الله الخبيث من الطيب، وأحق الحق، ودمغ أهل الباطل بقالة السوء، فانقلب السحر على الساحر، وانتهك ستر كل شقي مكر، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾^(١).

لقد ميَّز هذا البحث بين مراحل نشأة الإسناد وضبطها ووثقها بالنصوص الأصلية، وبَيَّن أن أهل الأهواء والبدع هم السبب الرئيس الحامل على السؤال عن الإسناد، لأنهم في الجملة لا يتورعون عن الكذب.

واهتمَّ البحث أيضاً بتوضيح المراد من الفتنة التي أوجبت المطالبة بالأسانيد، وأنها كانت بعد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وبالتحديد أيام المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب الدجال.

كما نبه البحث على الديار التي اضطرت للتبكير إلى تلك المطالبة، مع عرض نماذج دالة من عمل الأئمة وجهابذة الأمة على سبيل التمثيل لا الاستقصاء.

(١) سورة غافر: من الآية ٧٨.

وفي الختام: أسأل الله تعالى أن يُكَلِّلَ هذا العمل الضئيل
بالإخلاص والقبول، ويُسَلِّمَهُ من القصور والفضُول، إنه سبحانه وتعالى
خير مرجو وأكرم مأمول.

وصلَّى الله وسلم على سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله
وأصحابه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

قاله وكتبه

قاسم علي سعد

مدينة الشارقة

الفصل الأول

مراحل نشأة الإسناد

المبحث الأول

مرحلة الكمال

المطلب الأول

تزكية الجيل الأول

لم يكن البحث عن الإسناد واجباً في الجيل الأول؛ لقرب العهد، وثقة كل فرد، واجتباء الله تعالى لهم ليكونوا أصحاب هذا المجد.

لقد كان الصحابة رضوان الله عليهم معادن الصدق، ورؤوس العدالة، وصدور الأمانة، إضافةً إلى كونهم أوعية حفظ ومصدر إتقان، وقد أهّلهم لتلك المنزلة: صفاء أذهانهم، وعلو همتهم، وكمال التزامهم، وصدق إخلاصهم، فضلاً عن اصطفاء الله لهم ليكونوا حملة هذا الدين وحُماته، وسَدَنَة الحديث ووُعاته.

وحسبنا في ذلك كله وحسبهم: تزكية الله تعالى ورسوله ﷺ لهم.

فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١).

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٠.

وقول الرسول ﷺ: «خيرُ الناس قُرْنِي، ثم الذين يَلُونَهُمْ، ثم الذين يَلُونَهُمْ»^(١).

وقد لَهَجَ أهل الحق من علماء السلف والخلف، بنشر تلك المآثر والفضائل، ومنها قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً»^(٢).

ثم ألمع إلى مكانة هؤلاء الخيرة البررة، وجليل قدرهم، أبو محمد ابن حزم الظاهري في مقالته التالية: «وكلهم عدل إمام فاضل رضى، فُرض علينا توقييرهم وتعظيمهم، وأن نستغفر لهم ونحبَّهم، وتمرةٌ يتصدق بها أحدهم أفضل من صدقة أحدنا بما يملك، وجلسة من الواحد منهم مع النبي ﷺ أفضل من عبادة أحدنا دهره كله»^(٣).

ومن كلمات الإشادة بهم، والتنويه بمقامهم الفريد قول أبي بكر

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود وعمران بن حصين رضي الله عنهم – واللفظ لابن مسعود –: ففي صحيح البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهدُ على شهادة جَوْرٍ إذا شهد ١٠٣/٧ (٢٦٥١، ٢٦٥٢)، وكتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ٥٥٧/٨ – ٥٥٨ (٣٦٥٠)، وكتاب الرقاق، باب ما يُحذَرُ من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٣٧٤/١٤ – ٣٧٥ (٦٤٢٨، ٦٤٢٩)، وكتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال: أشهد بالله أو شهدت بالله ١٠٥/١٥ (٦٦٥٨)، وباب إثم من لا يفي بالنذر ١٦٣/١٥ (٦٦٩٥). وفي صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة... ١٩٦٢/٤ – ١٩٦٤ (٢٥٣٣، ٢٥٣٥).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١١٩/٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٨٦٩/٥.

الخطيب: «كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ، لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(١)... في آيات يكثُر إيرادها، ويطول تعدادها. ووَصَف رسولُ الله ﷺ الصحابة مثل ذلك، وأطنب في تعظيمهم، وأحسن الثناء عليهم...

وجميعُ ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم - المطلع على بواطنهم - إلى تعديل أحد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة؛ إلا أن يثبت على أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته. وقد برأهم الله تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنده.

على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المَهَج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكّين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء، ومن يُعتد بقوله من الفقهاء^(٢).

(١) سورة آل عمران: من الآية ١١٠.

(٢) الكفاية ١/ ١٨٠ - ١٨١، ١٨٦ - ١٨٧.

المطلب الثاني

التزكية لا توجب العصمة

كون الصحابة رضوان الله تعالى عليهم موارد حفظ ومراسي إتقان - كما تقدم -، لا ينفي عنهم ما قد يعتري خواص البشر المنتخبين من الوقوع في بعض الخطأ والوهم والسهو والنسيان، لأن هذه الأحوال من طبيعة الإنسان، فلا تُنقص لهؤلاء الرفعاء قدراً، ولا تغمز فيهم ذكراً، فقطرة مألحة لا يمكن لها بحال أن تغير حوضاً من الماء الزلال، وهفوة من ماجد لا تزحزح عن مدارج الأئال، والله دُرُّ القائل:

شَخَصَ الْأَنَامُ إِلَى كِمَالِكَ فَاسْتَعَدُّ مِنْ شَرِّ أَعْيُنِهِمْ بَعِيْبٌ وَاحِدٌ^(١)
ومما يدل على طُروء ذلك فيهم: قول يزيد بن حَيَّان: «انطلقت أنا وحُصَيْن بن سَبْرَة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أَرْقَم، فلما جلسنا إليه، قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله ﷺ، وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصليت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حَدَّثْنَا يا زيد ما سمعت من رسول الله ﷺ. قال: يا ابن أخي، والله لقد كَبُرَتْ سِنِّي، وَقَدُمَ عَهْدِي، ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله ﷺ، فما حدثتكم فاقبلوا وما لا فلا تُكَلِّفُونِيهِ...»^(٢).

(١) تَمَثَّلَ بهذا البيت ابن رُشَيْد في السَّنَنِ الْأَيُّنِ وَالْمَوْرِدِ الْأَمْعَنِ فِي الْمَحَاكِمَةِ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ فِي السَّنَدِ الْمُعْتَمَنِ ١٧١، وابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٧٣/١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٤/١٨٧٣ (٢٤٠٨).

وعن خالد بن رباح: «أن أنس بن مالك سئل عن مسألة، قال: عليكم مولانا الحسن فسلوه، فقالوا: يا أبا حمزة، نسألك وتقول: سلوا مولانا الحسن! فقال: إنا سمعنا وسمع، فحفظ ونسينا»^(١).

وقال سعيد بن المسيب: «وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو مُحَرَّم»^(٢). أي وهم فيما حكاه عن النبي ﷺ من أنه تزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية رضي الله عنها وهو مُحَرَّم^(٣).

وقد وهَّمت أم المؤمنين عائشة الصَّديقة رضي الله عنها بعض الصحابة في بعض المسائل، وفي مقدمتهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبو هريرة رضي الله عنهم^(٤).

وهذا النقد اليسير الذي جرى بين ذاك الجيل الفريد العالي، لم يكن

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٧٦/٧، وذكره الباجي في التعديل والتجريح ٤٨٨/١ - ٤٨٩.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب في المحرم يتزوج ٤٦١/٢ (١٨٤١).

(٣) وحديث ابن عباس المشار إليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم ٤٨٣/٥ (١٨٣٧)، وكتاب المغازي، باب عُمره القضاء ٥٣٤/٩ - ٥٣٥ (٤٢٥٨). ومسلم في صحيحه أيضاً، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المُحرَّم وكرهه خطبته ١٠٣١/٢ - ١٠٣٢ (١٤١٠).

(٤) ينظر: الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة: الباب الثاني ٦٧ - ١٣٥.

سببه الرِّيبة والظُّنَّة، ولا الكذب ولا التهمة، وإنما مرده إلى احتمال وجود الوَهْم والوَهَم، أو الوَهْل والوَهْل؛ لذا لما تكلمت عائشة رضي الله عنها في رواية لعمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما، بَيَّنَّتْ أن منشأ ذلك: الخطأ لا الظُّنَّانة، وأن مرده إلى النسيان لا إلى الخيانة، فقالت: «إنكم لَتُحَدِّثُونِي عن غير كاذِبِينَ ولا مُكَذِّبِينَ، ولكن السَّمْعُ يُخْطِئُ»^(١). وفي رواية عنها - في القصة نفسها - قالت: «يغفر الله لأبي عبد الرحمن - (تعني عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) -، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ»^(٢).

وفي رواية أخرى عنها - في القصة نفسها أيضاً - قالت: «رحم الله أبا عبد الرحمن، سَمِعَ شَيْئاً فَلَمْ يَحْفَظْهُ»^(٣).

المطلب الثالث

التلقي بالأمانة مع التثبت

عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ الْكَرَامَ لَمْ يَكُونُوا فِيْمَا بَيْنَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى الْإِسْنَادِ، لَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ تَمَامِ الْعَدَالَةِ وَكَمَالِ الْإِتْقَانِ، لَذَا كَانَ الْعِلْمُ يُتَلَقَّى بَيْنَهُمْ بِالْأَمَانَةِ الْمَتَبَادَلَةِ وَالثِّقَةِ الْعَالِيَةِ وَالْإِطْمِئْنَانِ، مَعَ التَّثَبُّتِ وَالتَّحَرُّزِ، قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَمَا فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْهُ -: «لَيْسَ كُلُّنَا كَانَ يَسْمَعُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٦٤١/٢ (٩٢٩/٢٢).

(٢) خُرِّجَ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ ٦٤٣/٢ (٩٣٢/٢٧).

(٣) خُرِّجَ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ ٦٤٢/٢ (٩٣١).

كانت لنا ضَيْعَةٌ^(١) وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ،
فِيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ^(٢). وفي رواية أخرى عن أبي إسحاق
عنه، قال: «ما كلُّ ما نُحَدِّثُكُمْوه سمعناه من رسول الله ﷺ،
ولكن حدثنا أصحابنا، وكانت تَشْغُلُنَا رَغِيَّةُ الْإِبِلِ^(٣). وفي رواية أخرى
عن أبي إسحاق عنه أيضاً، قال: «ما كلُّ ما نُحَدِّثُكُمْ سمعناه من
رسول الله ﷺ، ولكننا سمعنا وحدثنا أصحابنا، ولكننا لا نكذب»^(٤).

وروى جماعة عن حميد الطويل: «أن أنس بن مالك رضي الله عنه
حدث بحديث عن رسول الله ﷺ، فقال رجل: أنت سمعته من رسول
الله ﷺ؟ فغضب غضباً شديداً، وقال: والله ما كل ما نُحَدِّثُكُمْ به سمعناه

(١) الضَّيْعَةُ كما في القاموس المحيط (مادة: ضيع) ٧٤٣: «... والأرضُ
المُغَلَّةُ... وحِرْفَةُ الرجل وصناعته وتجارته».

(٢) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٢٣٥، وأبو عبد الله الحاكم في
المستدرک علی الصحیحین، کتاب العلم ١/١٢٧، وأبو بكر الخطيب في
الكفاية ٢/٤٣٧، وفي جامعه ١/١١٧. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح
على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٣٠/٤٥٠ (١٨٤٩٣)، ٤٥٨ (١٨٤٩٨)،
وعبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه ٢/٥٦٦،
وأبو عبد الله الحاكم في مستدرکه، کتاب العلم ١/٩٥، وفي معرفة علوم
الحديث ١٤، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة ٣/٧٣. وقال الحاكم:
«هذا حديث له طرق عن أبي إسحاق السبيعي، وهو صحيح على شرط
الشيخين، وليس له علة، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

(٤) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/٦٣٤، وعبد الله بن أحمد بن حنبل
في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه ٢/٤١٠، وابن عدي في مقدمة الكامل في
الضعفاء ٢٤٨.

من رسول الله ﷺ، ولكن كان يُحدث بعضنا بعضاً، ولا يَتَّهم بعضنا بعضاً»^(١). وقال عباد بن راشد البزاز: «عن قتادة، عن أنس بن مالك - وذكر قصة -، فقال رجل لقتادة: سمعت هذا من أنس؟ قال: نعم، قال رجل لأنس: أسمع من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، وحدثني من لم يكذب، والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب»^(٢). وعن الحسن البصري: «عن أنس بن مالك أنه قال: ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يُكذب بعضنا بعضاً»^(٣).

ومما يدل على إغضائهم أحياناً عن الإسناد، لأنه لا موجب له عندهم في الأصل: حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: «أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن عائشة وأم سلمة أخبرتا: أن رسول الله ﷺ كان يُدرِّكه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم... فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاك لك أمراً... فذكر قول عائشة وأم سلمة، فقال: كذلك حدثني الفضل بن عباس، وهُنَّ أعلم. - (قال البخاري) -: وقال هَمَّام وابنُ عبد الله بن عمر عن

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢١/٧، والطبراني في المعجم الكبير ٢٤٦/١ (٦٩٩)، وابن عدي في مقدمة الكامل ٢٤٨، وأبو عبد الله الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة ٥٧٥/٣، والخطيب في جامعه ١١٧/١ - ١١٨.

(٢) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/٢٣٣ - ٦٣٤، وابن عدي في مقدمة الكامل ٢٥٠.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/٤٣٧ - ٤٣٨.

أبي هريرة: كان النبي ﷺ يأمر بالفطر^(١). فأبو هريرة رضي الله عنه روى عن النبي ﷺ خلاف ما روت عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، ولما حُوقق ذكر الوساطة بينه وبين النبي ﷺ، وهو الفضل بن عباس رضي الله عنهما، نافياً بذلك الخطأ عن نفسه، لا سيما وأن نساء النبي ﷺ أعلم بهذا الأمر من غيرهن. بل إن أبا هريرة رضي الله عنه أحال بذلك أيضاً على أسامة بن زيد رضي الله عنهما كما في رواية أخرى^(٢).

وهذا ابن عباس رضي الله عنهما كثيراً ما كان يرسل عن النبي ﷺ ولا يذكر الوساطة، أشار إلى ذلك ابن عيينة شيخ ابن المديني وتلميذ عمرو بن دينار، قال البخاري: «حدثنا علي، حدثنا سفيان، قال عمرو: سمعت سعيد بن جُبَيْر، سمعت ابن عباس، سمعت النبي ﷺ يقول: إنكم ملاقوا الله حُفَاءَ عُرَاءَ مَشَاءَ عُرْلًا. قال سفيان: هذا مما نَعُدُّ أن ابن عباس سمعه من النبي ﷺ»^(٣).

وقد وضع ابن حجر كلام ابن عيينة بقوله: «يريد أن ابن عباس من صغار الصحابة وهو من المكثرين، لكنه كان كثيراً ما يرسل ما يسمعه من أكابر الصحابة ولا يذكر الوساطة، وتارة يذكره باسمه، وتارة مبهماً كقوله في أوقات الكراهة: (حدثني رجال مرضيون، أرضاهم عندي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً ٦٣٣/٥ (١٩٢٥)، (١٩٢٦). وما علقه البخاري آخرأ وصله غيره. كما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٧٧٩/٢ (١١٠٩). واللفظ للبخاري.

(٢) ينظر فتح الباري لابن حجر ٦٣٧/٥ - ٦٣٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف الحشر ٥٧٨/١٤ (٦٥٢٤).

عمر^(١)، فأما ما صرح بسماعه له فقليل، ولهذا كانوا يعتنون بعده... وقد اعتنيت بجمعها فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن خارجاً عن الضعيف، وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع كحكايته حضور شيء فعل بحضرة النبي ﷺ^(٢).

بيد أنهم كثيراً ما تحملهم الدقة ورؤم الكمال، على ذكر الإسناد وإن لم تدع الحاجة إليه، فكم من حديث رواه صحابي عن مثله عن النبي ﷺ. بل ثمة أحاديث كثيرة تسلسل في إسنادها ثلاثة أو أكثر من الصحابة^(٣). وقد قال أبو الشعثاء سليم بن أسود المحاربي الكوفي: «قدمت المدينة، فإذا أبو أيوب يُحَدِّث عن أبي هريرة - (يعني عن النبي ﷺ) -، فقلت: تُحَدِّث عن أبي هريرة، وأنت صاحب رسول الله ﷺ؟! قال: إنه كان يسمع، وإني إن أروي عنه أحب إليّ من أن أروي عن النبي ﷺ - (يعني ما لم يسمعه منه) -»^(٤).



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ٤٨١/٢ (٥٨١)، لكن لفظه: «شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر».

(٢) فتح الباري ٥٨٦/١٤ - ٥٨٧.

(٣) ينظر فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث ١٧٠/٤ - ١٧١.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٥٧/٦٧. وأخرجه أيضاً بنحوه أبو بكر البزار في مسنده - كما في كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، كتاب علامات النبوة، باب مناقب أبي هريرة ٢٦٨/٣ (٢٧٢٤) -، وأبو عبد الله الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ٥١٢/٣.

المبحث الثاني

مرحلة التغير

لقد توالى صفاء الرواية، وتواصل نقاؤها في عهد الصحابة، فلا شَوْب ولا رَوْب، ولا شَيْن ولا مَيْن، بل استقامة على الجادة الهادية، وانتظام في سلك الحق، إلى أن ذرَّ رأس الفتنة بمقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه على أيدي أهل الأهواء الآثمة، وذلك في ختام سنة خمس وثلاثين، فتغير حينئذ الحال، ونبتت الأهواء، فخاف السلف على السنَّة، فاحتاطوا لها كل الاحتياط، وذبُّوا عنها بجد وإخلاص، وازداد تثبتهم في قبول الرواية، وتحرَّزوا للأمر، وأخذوا فيه بالوثيقة، ولسان حالهم:

إِنَّ السَّلَامَةَ مِنْ سَلَمَى وَجَارَتِهَا أَنْ لَا تَمُرَّ عَلَى حَالٍ بِوَادِيهَا^(١)

المطلب الأول

السنَّة محفوظة في كل العصور

بقيت السنَّة مكنونة مصونة، حفظها الله تعالى من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وهياً لها على مر العصور الجهابذة الأوفياء،

(١) تَمَثَّل بهذا البيت كثير من الأئمة، منهم ابن الجوزي في كشف المُشكِـل من حديث الصحيحين ١٠٥/٢. وبعضهم يُبدل (ليلي) بـ(سَلَمَى).

والحفظه النجباء، الذين افتدوها بأنفسهم وما يملكون، وتفانوا في حراستها على أكمل ما يكون، حتى ارتبط اسمهم باسمها، ﴿وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾^(١).

ولعبد الله بن المبارك أقوال ماثورة في ذلك: قال أبو حاتم الرازي - فيما رواه عنه ابنه -: «أخبرني عبدة بن سليمان المروزي قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟! قال: يعيش لها الجهابذة»^(٢). وقال أبو حاتم أيضاً - كما في رواية أبي علي الحسن بن ياسر البغدادي عنه -: «حدثنا عبدة بن سليمان المروزي قال: قلت لابن المبارك: أما تخشى على العلم أن يجيء المبتدع فيزيد في الحديث ما ليس منه؟ قال: لا أخشى هذا يعيش الجهابذة النقاد»^(٣). وقال أبو رجاء: «بلغني أن عبد الرحمن بن مهدي قال لابن المبارك: أما تخشى على هذا الحديث أن يفسدوه؟! قال: كلا! فأين جهابذته؟!»^(٤).

وقال إسماعيل بن إبراهيم: «أخذ هارون الرشيد زنديقاً، فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لِمَ تضربُ عنقي يا أمير المؤمنين؟ قال: أريح العباد منك، قال: فأين أنت من ألف حديث وضعتها على رسول الله ﷺ كلها؟! ما فيها حرف نطق به رسول الله ﷺ! قال: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك؟!»

(١) سورة الفتح: من الآية ٢٦.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/١، ١٨/٢.

(٣) أخرجه ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ٦٠/١.

(٤) خرَّج في المصدر السابق ٦٠/١.

ينخلانها، فيخرجانها حرفاً حرفاً!»^(١).

وقال أبو بكر محمد بن علي الصيدناني ابن أخت إبراهيم بن الحسين: «سمعت إبراهيم بن الحسين - خالي - يقول: «كنا على باب عَفَّان - (يعني ابن مسلم) -، أنا وأحمد ويحيى بن معين وأبو خيثمة - وعدّ جماعة -، فجاء غلام، فقال ليحيى بن معين: انظر إلى هذا الحديث الموضوع! فقال يحيى: إن للعلم شباباً ينتقدون العلم»^(٢). وقال يحيى بن يَمَان: «إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله عز وجل منذ يوم خلق السماوات والأرض»^(٣).

المطلب الثاني

احتياط الصحابة التام

مما يُظهر احتياط الصحابة التام بعد وقوع الفتنة الأولى: قصة التابعي بُشَيْر بن كعب العدوي البصري الفقيه العابد الثقة، «الذي أنكر عليه ابن عباس الإرسال» كما قال ابن حجر^(٤)، وقصته مع ابن عباس - والي البصرة من قَبْل علي بن أبي طالب رضي الله عنهما - «تُشعر بأنه كان يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه» كما قال ابن حجر أيضاً^(٥)، ودونك القصة:

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٢٧/٧.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ١٤٨/١.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٨/٢ - ١٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٤٧١/١.

(٥) فتح الباري ٦٤١/١٣ عند شرحه لحديث البخاري (٦١١٧).

فعن هشام بن حَجِير المكي: «عن طاوس قال: جاء هذا إلى ابن عباس - يعني بُشَيْرَ بن كعب - فجعل يُحَدِّثُهُ، فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم حدثه، فقال له: عُدْ لحديث كذا وكذا، فعاد له، فقال له: ما أدري! أعرفتَ حديثي كَلِّه وأنكرت هذا؟! أم أنكرت حديثي كَلِّه وعرفت هذا؟! فقال له ابن عباس: إنا كنا نُحَدِّثُ^(١) عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذِبُ عليه، فلما ركب الناس الصَّعْبَ والذَّلُولَ^(٢) تركنا الحديث

(١) قال أبو العباس القُرْطُبِي في الْمُفْهِم ١/ ١٢٥: «الصحيح في (نُحَدِّثُ): بضم النون وفتح الدال مشددة، مبنياً للمفعول. ويؤيده قوله في الرواية الأخرى: (كنا إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ: ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا)، وكذلك وجدته مقيّداً بخط من يُعتمد على علمه وتقبيده. وقد وجدته في بعض النسخ: بكسر الدال، وفيه بُعد، ولعله لا يصح». وأما تأويله على رواية كسر الدال فقد ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في لمحات من تاريخ السنّة ٧٦ بقوله: «أي كان المسلمون يُحَدِّثُ بعضهم بعضاً عن رسول الله ﷺ، وَيَقْبَلُ كُلُّ واحد من الآخر حديثه بلا توقف ولا دغدغة، إذ كانوا مؤتمنين على رواية الحديث ومحتاطين فيها».

(٢) قال النووي في شرح مقدمة صحيح مسلم ١/ ٨٠ موضحاً معنى هذه الجملة: «فهو مثال حسن، وأصل الصَّعْب والذَّلُول في الإبل، فالصعب العسر المرغوب عنه، والذللول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم». وقال أبو العباس القُرْطُبِي في الْمُفْهِم ١/ ١٢٤: «هذا مَثَل، وأصله في الإبل، ومعناه: أن الناس تسامحوا في الحديث عن رسول الله ﷺ واجترأوا عليه، فتحدثوا بالمرضيّ عنه الذي مثله بالذللول من الإبل، وبالمكرر منه الممثل بالصعب من الإبل».

عنه^(١)»^(٢). وعن ابن طاوس: «عن أبيه عن ابن عباس قال: إنما كنا نحفظ الحديث، والحديث يُحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذ ركبتم كلَّ صَعْبٍ وذُلُولٍ فهيهات»^(٣). وعن مجاهد بن جبر قال: «جاء بُشَيْرُ العَدَوِي إلى ابن عباس فجعل يُحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يَأْذَنُ^(٤) لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمعُ لحديثي؟! أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بآذَانِنَا^(٥)، فلما ركب الناس الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لم نأخذ من الناس إلَّا ما نَعْرِفُ^(٦)»^(٧).

-
- (١) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في لمحات من تاريخ السنَّة ٧٦: «أي تركنا قبوله من الناس إلَّا إذا وافق ما يُعرف من حديثه ﷺ».
- (٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٢/١ - ١٣.
- (٣) خُرِّجَ في المصدر السابق، في الباب نفسه ١٣/١.
- (٤) قال النووي في شرح مقدمة صحيح مسلم ٨١/١: «أي: لا يستمع ولا يُصْغِي، ومنه سُمِّيَتِ الْأُذُنُ». وقال أبو العباس القُرْطُبِي في الْمُفْهَم ١٢٣/١: «أي: لا يُصْغِي إِلَيْهِ بِأُذُنِهِ وَلَا يَسْتَمِعُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِِرَبِّهَا وَحَقَّتْ﴾». والآية هي الثانية من سورة الانشقاق.
- (٥) وقال أبو العباس القُرْطُبِي في الْمُفْهَم ١٢٤/١: «أي: قبلنا منه وأخذنا عنه».
- (٦) شُرِّحَتِ هذه العبارة الأخيرة في المصدر السابق ١٢٥/١ بقوله: «إلَّا ما نعرف ثقة نقلته، وصحة مخرجه».
- (٧) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٣/١.

وقد علق ابن عبد البر على رواية هشام بن حَجَّير عن طاوس بن
كَيْسَان بقوله: «وفي هذا الحديث دليل على أن الكذب على النبي ﷺ
قد كان أحسَّ به ابن عباس في عصره»^(١).



(١) «مقدمة التمهيد» ٤٤/١.

ومما يفيد ذكره هنا: أن أول من كذب في دولة الإسلام على دين الله تعالى:
إمام الزَّنادقة والدَّجاجة، زَيْقُ الفتن، اليهودي الخبيث، الذي أظهر الإسلام
كيداً: عبد الله بن سَبَأ، لكنه لم يرو شيئاً، قال الشعبي - كما أخرجه عنه
ابن عساکر في تاريخ مدينة دمشق ٧/٢٩: «أول من كذب عبدُ الله بن سَبَأ».
ثم قال ٤/٤٨٥: «وليس له رواية - والله الحمد -، وله أتباع يقال لهم:
(السَّبَّيَّة)، يعتقدون إلهية علي بن أبي طالب، وقد أحرقهم علي بالنار في
خلافته».

المبحث الثالث

مرحلة بُدْو الكذب

بقي الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إلى زمن صار فيه للكذابين في بعض النواحي صَوْلَة ودولة، لأنه توفي سنة ثمان وستين على الصحيح، وقد قُتل في السنة التي قبلها المختار بن أبي عُبَيْد الثَّقَفِي الخبيث الضالّ المُتَلَوّن المفترّي على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، الذي استحوذ على الكوفة وتملكها ما يقارب السنتين، وأظهر المطالبة بدم الحسين رضي الله عنه، فالتفت عليه الشيعة، قال ابن حجر: «وكان المختار بن أبي عُبَيْد على رأيه - (يعني على رأي عبد الله بن سَبَأ) -، ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة، ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب»^(١).

وقد دعا المختارُ الناس إلى بيعته، وأرغمهم عليها، قال يحيى بن سعيد بن حَيَّان التيمي الكوفي عن أبيه: «أن المختار دعا الناس للبيعة»^(٢). وقال سِمَاك بن حرب: «عن جابر بن سَمُرَة قال: ما أبالي لو بايعته - يعني المختار - مئة مرة، إنما البيعة بالقلب»^(٣).

(١) فتح الباري ٤٣٧/١١ عند شرحه لحديث البخاري (٥١١٥).

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط ٢٧١/١.

(٣) خُرج في المصدر السابق ٢٧١/١.

المطلب الأول

المختار الثقي رأس الكذب على النبي ﷺ

زعم المختار - وبئس ما زعم - أنه يُوحى إليه، وأن جبريل عليه السلام يتنزل عليه، وتَمَرَّغ بالكذب والكِهانة^(١)، قال ابن حجر: «ويقال: إنه الكذاب الذي أشار إليه النبي ﷺ بقوله: يَخْرُجُ مِنْ ثَقِيفٍ كَذَابٍ وَمُيَيْرٍ. والحديث في صحيح مسلم^(٢)»^(٣). وبعد أن روى أبو داود السَّجِسْتَانِي حديثاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، من طريقين، أولهما بلفظ: «لا تقوم الساعةُ حتى يخرج ثلاثون دجالون، كلُّهم يزعم أنه رسول الله ﷺ»، ولفظ الآخر: «لا تقوم الساعةُ حتى يخرج ثلاثون كذاباً دجالاً، كلُّهم يكذبُ على الله وعلى رسوله»، أتبع أبو داود ذلك بالرواية عن مغيرة بن مقسم عن إبراهيم النَّخَعِي أنه قال: «قال عبيدة السَّلماني بهذا الخبر - فذكر نحوه - . قال: فقلت له: أترى هذا منهم؟ - يعني المختار -، فقال عبيدة: أما إنه من الرؤوس»^(٤).

وقال بلال بن المنذر عن عدي بن حاتم: «أشهد أن هذا كذاب - يعني المختار -»^(٥).

(١) تنظر ترجمته في البداية والنهاية ٣٥١/٨ - ٣٥٤.

(٢) كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر كذاب ثقيف ومُيَيْرها ١٩٧١/٤ - ١٩٧٢ (٢٥٤٥).

(٣) لسان الميزان ١٣/٨.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب خبر ابن صياد ٥٤/٥ (٤٣٣٣) - (٤٣٣٥).

(٥) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط ١/٢٧٠.

المطلب الثاني

إغراء المختار الناس على الكذب

لم يقنع المختار الثَّقفي بالدجل في نفسه، حتى حَفَزَ أشياعه إليه، وأغراهم به، قال الجوزجاني: «ثم المختارية من أهل الكوفة، حين تنبأ فيهم في قديم الدهر - وأصحاب علي وعبد الله متوافرون -، فغلب عليها بمن تابعه من السُّفلة والرَّعاع، حتى كان يُعطي الرجل الألف دينار والألفين^(١) على أن يروي له في تقوية أمره حديثاً»^(٢).

وزيادة في البيان، وتأكيداً على صَفَاقَة وجه ذاك الأثيم الخَوَّان، الذي هو المختار، أورد قول أبي أنس الحراني الآتي: «قال المختار لرجل من أصحاب الحديث: ضَعْ لي حديثاً عن النبي ﷺ، أني كائن بعده خليفة، وطالبٌ له بترّة ولده، وهذه عشرة آلاف درهم وخِلعة ومركوب وخادم، فقال الرجل: أما عن النبي ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة، وأحطُّك من الثمن ما شئت، قال - (يعني المختار) -: عن النبي ﷺ أؤكد. قال - (يعني الرجل) -: والعذاب عليه أشدّ»^(٣).

(١) أخذت هذه الكلمة مما نقله ابن رجب في شرح علل الترمذي عن الجوزجاني ٥٣/١، وفي الطبعة المعتمدة من أحوال الرجال - مع استظهاره بنسخته الخطية ٤٤ أ - : (والأقل) بدل: (والألفين).

(٢) أحوال الرجال ٢٥.

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع ١/١٣١.

فهذا الترغيب الأحق، والسَّؤْم الأخرق، استعمله المختار مع من طأوعه فيه، وأما المخالف فلم يكن له عنده إلاَّ السيف وحده، ففي ترجمة محمد بن عمار بن ياسر العنسي مولى بني مَخْزُوم - الذي استشهد أبوه عمار رضي الله عنه في صِفِّين، وهو من أصحاب علي رضي الله عنه - يقول ابن أبي حاتم: «روى عن أبيه... قتله المختار، وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب، فلم يفعل، فقتله. سمعت أبي يقول ذلك»^(١). وعن جعفر بن بُرقان: «عن يزيد بن الأصم: قال لي المختار: هذا محمد بن عمار بن ياسر قد أظلني، فأين أنزله؟ قال يزيد: فدخلت على محمد، فقال: قدمتُ على رجل يفتری على الله ورسوله. ثم رأيتَه أخرجَه، فضربت عنقه»^(٢).

هذا، وثمة آخرون أغراهم المختار بالمال الكثير كي يضعوا له في تقوية أمره حديثاً عن النبي ﷺ، قال إبراهيم بن سعد: «أخبرني سلمة بن كثير، عن ابن الرِّبِّعة الخُزاعي - وكان جاهلياً، وكان للمختار مَسْلَحة بالعُذَيْب^(٣)، يحبسون الناس حتى يأتوه بأخبارهم، وكُتِبَ إليه بقدومه -: فلما قدمتُ الكوفة، إذا هم يقولون: هذا راكب

(١) الجرح والتعديل ٤٣/٨.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط ٢٧٠/١.

(٣) هو ماء لبني تميم في طرف أرض العرب، قريب من القادسية، وعلى مرحلة من الكوفة، وهو من منازل حاجَّها، وكان مَسْلَحة للفرس. معجم البلدان لياقوت الحموي ٩٢/٤، تاج العروس (مادة: عذب) ٣٣١/٣.

والمَسْلَحة تُجمع على: مَسالِح، قال النووي في شرح صحيح مسلم ٧٢/١٨ - ٧٣: «والمسالِح: قوم معهم سلاح، يرتبون في المراكز كالخُفَر، أسموا بذلك لحملهم السلاح».

الدُّعْلِبَةُ^(١)، فأدخلت عليه فقال: إنك شيخ أدركت النبي ﷺ، ولا تُكْذِبُ بما حَدَّثْتَ عنه، فقوِّنا بحديث النبي ﷺ، وهذه سبع مئة، قلت: الكذب على النبي ﷺ النار، وما أنا بفاعل^(٢).

المطلب الثالث

مضان الكذب

شرح النووي ما خرَّجه مسلم عن أبي إسحاق السَّبَّيحي أنه قال: «لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه؛ قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أيَّ علم أفسدوا؟!»،^(٣) قال النووي: «فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي رضي الله عنه وحديثه، وتقوّلوه عليه من الأباطيل، وأضافوه إليه من الروايات والأقاويل المفتعلة والمختلقة، وخلطوه بالحق، فلم يتميز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه»^(٤). وهذا يفسر أيضاً ما رواه عمرو بن محمد بن بُكير الناقد بقوله: «حدثنا سفيان بن عُيينة، عن هشام بن حَجِير، عن طاوس قال: أتني ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي رضي الله عنه فمحاها إلا قَدْرَ»^(٥)

(١) قال ابن منظور في لسان العرب (مادة: ذعلب) ٣٨٨/١: «الدُّعْلِبُ والدُّعْلِبَةُ: الناقة السريعة، شُبِّهَتْ بالدُّعْلِبَةِ وهي النعامة لسُرْعَتِها».

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط ٢٧٠/١.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٤/١.

(٤) شرح صحيح مسلم ٨٣/١.

(٥) قال النووي في كتابه السابق ٨٣/١: «قَدَرٌ منصوب غير مُنَوَّن، معناه: محاه إلا قَدْرَ ذراع، والظاهر أن هذا الكتاب كان دَرْجاً مستطيلاً. والله أعلم».

– وأشار سفيان بن عُيينة بذراعه –^(١).

وثمة أقوال أخرى كثيرة تؤكد إفساد أهل الرفض – لا سيما المختار وقبيله – لحديث علي رضي الله عنه، منها: ما ذكره عيسى بن المسيب قال: «سمعت إبراهيم – (يعني النّخعي) –، وسئل، ف قيل له: أدركت أصحاب عبد الله وأصحاب علي، فكيف أخذت بقول أصحاب عبد الله، وتركت قول أصحاب علي؟ قال: اتهم أصحاب علي رضي الله عنه»^(٢). ومنها: قول عامر بن شراحيل الشّعبي: «ما كُذِبَ على أحد في هذه الأمة كما كُذِبَ على علي رضي الله عنه»^(٣). ومنها: قول عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدني ثم الكوفي: «صحت علياً رضي الله عنه في الحضر والسفر، وأكثر ما يحدثون عنه باطل»^(٤).

وقد قال البيهقي عقب إخراج هذه الأقوال: «هذا هو الذي حمل بعض الفقهاء على ترجيح قول من مضى قبل عليّ من الخلفاء، على ما روي عن علي، فإذا جاء الثبت عن علي فهو كما جاء عن سائر الأئمة رضي الله عنهم، وقد قيل: إنما هو لأنهم كانوا يستشيرون، وفي وقت علي رضي الله عنه كانوا قد تفرقوا، وذهب بعضهم»^(٥).

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١/١٤.

(٢) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ١٣٢.

(٣) خُرج في المصدر السابق ١٣١ – ١٣٢.

(٤) خُرج أيضاً في المصدر السابق ١٣٣.

(٥) المصدر السابق ١٣٣.

المطلب الرابع

السؤال الحثيث عن الإسناد

في زمن المختار لم يقتصر أمر الأئمة - والحالة ما تقدم - على الاحتياط للسنة كما كانوا من قبل، بل حملهم ذلك على السؤال الحثيث عن الإسناد، والتفتيش الدقيق عن أحوال الناقلين، قال إبراهيم بن يزيد النخعي - فيما رواه الأعمش عنه - : «إنما سُئل عن الإسناد أيام المختار»^(١).

وقال أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي - كما رواه عنه شريك ابن عبد الله النخعي - : «سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار - وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي - [يقول]: قاتلهم الله، أي عصابة شانوا؟! وأي حديث أفسدوا؟!»^(٢).

وقال الجوزجاني: «حدثنا الثفيلي - (يعني أبا جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل) -، حدثنا عيسى بن يونس، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن صِلَة بن زُفر العبسي قال: قاتل الله المختار، أي شيعة أفسدوا؟! وأي حديث شان؟!»^(٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل ٣ / ٣٨٠.

(٢) أخرجه الجوزجاني في أحوال الرجال ٢٦، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ١٣٣. ولا أدري من هو خزيمة بن نصر العبسي، إلا أن يكون تصحيف عن صِلَة بن زُفر العبسي صاحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، المذكور في الرواية الآتية.

(٣) أحوال الرجال ٢٧.

وقال البخاري: «حدثني عمرو بن خالد قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن صلة قال: قاتل الله الكذاب، أيّ حديث أفسد؟! وأيّ شيعة شان؟!»^(١).

وأخرج مسلم عن الأعمش عن أبي إسحاق قوله: «لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أيّ علم أفسدوا؟!»^(٢).

فقد صرحوا بالتهمة، وأعلنوا النّفير، ودقّقوا في النّكير، وأصبح السؤال عن الإسناد هجّري عامة الأئمة، بل صار ضربة لازب، وفُرْضة واجب، لا سيما في النواحي الموبوءة؛ فعن الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن قال: «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد، حتى كان زمن المختار، فاتهموا الناس»^(٣).



(١) التاريخ الأوسط ٢٧٢/١، وهو مخرج أيضاً في التاريخ الكبير للبخاري ٣٢١/٤.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٤/١.

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع ١٣٠/١.

الفصل الثاني

الموجب للسؤال عن الإسناد
والأسبقية فيه

المبحث الأول

الموجب للسؤال عن الإسناد

إن فقدان الثقة بالناقل، أو ضعفها أو احتمال الضعف، هو الموجب للسؤال عن الإسناد، ولم تُفقد الثقة بجماعة من النقلة إلا بعد أن تمكن أهل الأهواء، وصارت لهم دولة يحتمون بها، قال الإمام محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد^(١)، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٢).

(١) قال أبو العباس القُرطبي في المُفهم ١/ ١٢٢: «يعني بذلك: من أدرك من الصحابة وكبراء التابعين، أما الصحابة فلا فرق بين إسنادهم وإرسالهم، إذ الكل عدول على مذهب أهل الحق... وكذلك كل من خالف في قبول مراسيل غير الصحابة وافق على قبول مراسيل الصحابة. وأما كبراء التابعين ومتقدموهم فالظاهر من حالهم أنهم يُحدّثون عن الصحابة إذا أرسلوا، فتُقبل مراسيلهم، ولا ينبغي أن يُختلف فيها، لأن المسكوت عنه صحابي، وهم عدول، وهؤلاء التابعون هم: كعروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن سيرين، وغيرهم ممن هو في طبقتهم. وأما من تأخر عنهم ممن حدّث عن متأخري الصحابة وعن التابعين، فذلك محلّ الخلاف».

(٢) أخرجه الدارمي في المسند الجامع، كتاب العلم، باب الحديث عن الثقات ١٧١/ ٣ (٤٣٩) - مع شرحه فتح المنان -، والجوزجاني في أحوال الرجال =

المطلب الأول

تفسير بعض أهل العلم للفتنة الموجبة

فَسَّرَ بعض الأئمة الفتنة في كلام ابن سيرين بمقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وخروج الخوارج بعده، قال أبو العباس القُرْطُبي: «هذه الفتنة يعني بها - والله أعلم - : فتنة قتل عثمان، وفتنة خروج الخوارج على عليٍّ ومعاوية، فإنهم كفروهما حتى استحلوا الدماء والأموال، وقد اختلف في تكفير هؤلاء، ولا يُشك في أن من كفرهم لم يقبل حديثهم، ومن لم يكفرهم اختلفوا في قبول حديثهم... فيعني بذلك - والله أعلم - : أن قتلة عثمان والخوارج لما كانوا فُسَاقاً قطعاً، واختلطت أخبارهم بأخبار من لم يكن منهم، وجب أن يُبحث عن أخبارهم فتد، وعن أخبار غيرهم ممن ليس منهم فتقبل، ثم يجري الحكم من غيرهم من أهل البدع كذلك. ولا يظن أحد له فهم أنه يعني بالفتنة: فتنة علي وعائشة ومعاوية، إذ لا يصح أن يقال في أحد منهم مبتدع ولا فاسق، بل كل منهم مجتهد»^(١).

ولا شك أن ما جرى لذي النورين رضي الله عنه كان فتنة عظيمة، وهو أولها، قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما: «أول الفتن قتل عثمان بن عفان، وآخر الفتن خروج الدجال، والذي نفسي بيده،

= ١٨ - ١٩، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين...
١٥/١، والترمذي في العلل (الصغير) ٢٣١/٦، والرامهرمزي في المحدث
الفاصل ٢٠٨ - ٢٠٩، وغيرهم. واللفظ لمسلم. وبداية هذا القول عند
الترمذي بلفظ: «كان في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما...».

(١) المُفهِم ١٢٢/١ - ١٢٣.

لا يموت رجل وفي قلبه مثقال حبة من حب قتل عثمان إلا تبع الدجال إن أدركه، وإن لم يدركه آمن به في قبره»^(١). كما أن تلك الفتنة كانت رحماً لكثير مما بعدها، حيث توالدت منها الفتن وتناسلت، واشترأبت البدع وتنايعت، قال تقي الدين بن تيمية: «الفتنة الأولى فتنة قتل عثمان رضي الله عنه، هي أول الفتن وأعظمها... وانفتح باب الفتنة إلى يوم القيامة»^(٢). ثم قال: «لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قُتل وتفرّق الناس، حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المكفرين لعلي، وبدعة الرافضة المدّعين لإمامته وعصمته أو نبوته أو إلهيته. ثم لما كان في آخر عصر الصحابة، في إمارة ابن الزبير وعبد الملك، حدثت بدعة المرجئة والقدرية. ثم لما كان في أول عصر التابعين، في أواخر الخلافة الأموية، حدثت بدعة الجهمية المُعْطَلة والمُشَبَّهة المُمَثَّلَة. ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك.

وكذلك فتن السيف، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين يغزون العدو، فلما مات معاوية قُتل الحسين، وحُوصِر ابن الزبير بمكة، ثم جرت فتنة الحرّة بالمدينة. ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام بين مروان والضحّاك بمرج راهط. ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله، وجرت فتنة. ثم جاء مصعب بن الزبير فقتل المختار، وجرت فتنة. ثم ذهب عبد الملك إلى مصعب فقتله، وجرت فتنة، وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله، وجرت فتنة.

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٤٧/٣٩. وينظر قول سعيد بن

المسيب في صحيح البخاري، كتاب المغازي ٢٤٥/٩ (٤٠٢٤).

(٢) منهاج السنّة النبوية ٥٤٥/٤ - ٥٤٦.

ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه ابن الأشعث مع خلق عظيم من العراق، وكانت فتنة كبيرة. فهذا كله بعد موت معاوية. ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان، وقُتل زيد بن علي بالكوفة، وقتل خلق كثير آخرون. ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان، وجرت حروب وفتن يطول وصفها، ثم هلمَّ جرًّا^(١).

المطلب الثاني

المراد بتلك الفتنة والسالمون منها أول الأمر

إن أفضل ما يمكن أن يوضح المراد بتلك الفتنة المذكورة في كلام ابن سيرين قول إبراهيم النخعي - المتقدم - : «إنما سُئل عن الإسناد أيام المختار»، وقول خيثمة بن عبد الرحمن - السابق - : «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد، حتى كان زمن المختار فاتهموا الناس»، أي أن تفسير الفتنة في قول ابن سيرين بما جرى بعد وفاة معاوية رضي الله عنه سنة ستين من الهجرة أولى وأقرب، فبعد معاوية رضي الله عنه لم يتفق الناس على مبايعة ابنه يزيد، واستشهد الحسين بن علي رضي الله عنهما سنة إحدى وستين، ثم نُشبت وقعة الحرّة وما تلاها من استباحة المدينة المشرفة سنة ثلاث وستين، ثم تغلب المختار على الكوفة سنة ست وستين إلى أن مُحق مع أتباعه على يد مصعب بن الزبير سنة سبع وستين، وغيرها من الأحداث الكبار، الواقعة في العشر السابع من القرن الأول، والتي قتل فيها الألوف الكثيرة، واختل النظام، وضعف أمر السلطان، ونجم قرن الفرق، وتعالى الأهواء.

(١) منهاج السنة النبوية ٦/ ٢٣١ - ٢٣٢.

لكن بعض النواحي - وإن تعرضت لفتنة السيف - لم تُكدر في ذلك الوقت بالكذب والظنّة في أمر العلم، إما لأنها حافلة بالأئمة كالمدينة المنورة، أو لثبات أمر السلطان فيها كالشام، لذا تأخر فيها التشديد في طلب الإسناد، ولم يطل خشية أن تنحو تلك الروايات المريبة نحوهم، وتطرق ديارهم، فتصدى لذلك كثير من الأئمة، ثم تأكد الأمر بظهور بعض الروايات التي توجب الحذر.

ومن هذا يُعلم معنى قول الإمام مالك بن أنس: «أول من أسند الحديث ابن شهاب»^(١). أي أنه أول من حرص على التزامه في نفسه مع مطالبة الآخرين بلزومه وعدم التساهل في شأنه، وذلك في الشام والمدينة المنورة، قال أحمد بن أبي الحواري: «سمعت الوليد بن مسلم قال: خرج الزهري... فسمعهم يقولون: قال رسول الله ﷺ. قال: فقال: يا أهل الشام، ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمّة ولا خُطم؟! قال الوليد: وقبض يده. وقال: تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ»^(٢). وقال ابن سعد: «وقال الوليد بن مسلم، عن سلمة بن العيّار - (وهو دمشقي) -، سمع الزهري يقول: ما هذه الأحاديث التي لا أزمّة لها ولا خُطم؟!»^(٣). وقال سليمان بن موسى الأموي مولا هم الدمشقي - وهو من تلامذة الزهري والرواة عنه، لكنه مات قبله - مشيراً إلى ما سبق من تأخر مطالبة الشاميين بالإسناد: «طَلَبَ الناس الإسناد

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ٢٠ / ١. وتنظر تعليقات الشيخ محمد عوامة على الكاشف ٢ / ٢٢١.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٣٣ / ٥٥.

(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم - ١٧٩.

بعدما مات أصحابنا، ولو طلبوه منا وهم أحياء، ثم التمسناه منهم، لوجدناه عندهم قائماً»^(١). وأخرج أبو بكر الخطيب عن عبد الله بن سلمة بن أسلم - لكن بإسناد لا يوثق به - قال: «ما كنا نتهم أن أحداً يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، حتى جاءنا قوم من أهل المشرق، فحدثوا عن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها،

(١) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٤١١/٢، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه ٣١٦/١.

ومما يؤكد تساهل الشاميين في أمر الإسناد: قول تقي الدين بن تيمية - كما في مجموع الفتاوى ٣١٦/٢٠ - : «العلم إما رواية وإما رأي، وأهل المدينة أصح أهل المدن رواية ورأياً، وأما حديثهم فأصح الأحاديث، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة، ثم أحاديث أهل البصرة، وأما أحاديث أهل الشام فهي دون ذلك، فإنه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء، ولم يكن فيهم - يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشام - من يُعرف بالكذب، لكن منهم من يضبط ومنهم من لا يضبط».

وقد سبق ابن تيمية إلى بيان ذلك أبو بكر الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ فقال: «أصح طُرُق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز... ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة، ومرجعها إلى الحجاز أيضاً، إلا أنها قليلة، وأما أهل البصرة فلهم من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم، مع إكثارهم وانتشار رواياتهم... والكوفيون كالبصريين في الكثرة، غير أن رواياتهم كثيرة الدَّغْل، قليلة السلامة من العلل... وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ وأحاديث الرغائب».

فالتقيت أنا ومالك بن أنس، فقلت: يا أبا عبد الله، والله إنه لينبغي لنا أن نعرف حديث رسول الله ﷺ ممن هو؟ وعمن أخذناه؟ فقال: صدقت يا أبا سلمة، فكنت لا أقبل حديثاً حتى يُسند لي، وتَحَفَّظَ مالك بن أنس الحديث من أيامئذ، فجئت عبد الله بن الحسن - (يعني الهاشمي المدني) - في السَّوَيْقَةِ^(١)، فقال لي: يا ابن سلمة بن أسلم، أما ما بلغني أنك تحدث، تقول: حدثني فلان عن فلان؟ قلت: بلى، خلط علينا شيعتكم من أهل العراق، وجاؤونا بأحاديث عن بعض أصحاب النبي ﷺ، فحدثته بعض ما حفظت، فعجب له، وقال: أصبت يا ابن أخي. فزادني في ذلك رَغْباً^(٢). وقد قال ابن أبي الزناد: «قال لي هشام بن عروة: إذا حَدَّثْتَ بحديث أنت منه في ثبوت، فخالفك إنسان، فقل: من حدثك بهذا؟ فإني حَدَّثْتُ بحديث، فخالفني فيه رجل، فقلت: هذا حدثني به أبي، فأنت من حدثك؟ فَجَفَّ^(٣). أي سَكَتَ ولم يتكلم.



(١) موضع بنواحي المدينة المشرفة، كان يسكنه آل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. معجم البلدان ٣/ ٢٨٦، والقاموس المحيط (مادة: سوق) ٨٩٥ - ٨٩٦.

(٢) «الكفاية» ٢/ ٤٥٤.

(٣) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٢١٠، كما أخرجه بنحوه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ٣٤.

المبحث الثاني

أسبق البلاد إلى التفتيش عن الأسانيد والأمثلة عليه فيها

لقد كان أئمة العراق أسبق للسؤال عن الأسانيد والمطالبة بها، بل والتفتيش عنها، لأنهم كانوا في مضارب الفتنة أو في ناحيتها.

المطلب الأول

حرص بعض التابعين من أهل العراق على التفتيش عن الأسانيد

التابعيان الجليلان والإمامان الكبيران عامر بن شراحيل الشَّعْبِي الكوفي ومحمد بن سيرين البصري، يوصف كل واحد منهما بأنه أول من فَتَّش عن الأسانيد.

فأما الشعبي: فإن إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: «حدثنا يحيى بن سعيد - (يعني القَطَّان) -، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن الرَّبِيع بن خُثَيْم قال: من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير. فله كذا وكذا - وسمى من الخير - . قال الشعبي: فقلت: من حَدَّثَكَ؟ قال عمرو بن ميمون: [فلقيتُ عمرو بن ميمون، قلت:

من حدثك؟ قال: عبد الرحمن بن أبي ليلى، فلقيت عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقلت: [من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ]. قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فُتِّش عن الإسناد^(١).

وعلق ابن عبد البر على هذه الرواية - بعد أن أخرجها - بقوله: «فعلى هذا كان الناس على البحث عن الإسناد، وما زال الناس يُرسلون الأحاديث، ولكن النفس أسكن عند الإسناد وأشدُّ طمأنينة»^(٢).

وأما ابن سيرين: فإن يعقوب بن شيبة يقول: «وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن. قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال»^(٣). وقال ابن رجب: «هو - (يعني ابن سيرين) - أول من انتقد الرجال، وميّز الثقات من غيرهم»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب فضل التهليل ٣٠٩/١٤ (٦٤٠٤)، ومسلم في صحيحه أيضاً، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ٢٠٧١/٤ - ٢٠٧٢ (٢٦٩٣). كما أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٢٠٨، واللفظ له سوى ما بين المعقوفين فإنه ساقط منه، واستدرسته من السنن الكبرى للنسائي، فإنه أخرجه فيه في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ثواب من قال في دبر صلاة الغداة: لا إله إلا الله... ٤٩/٩ (٩٨٦٢).

(٢) مقدمة التمهيد ٥٥/١.

(٣) شرح علل الترمذي ٥٢/١.

(٤) المصدر السابق ٥٢/١.

المطلب الثاني

شعبة بن الحجاج أمة وحده

في التفتيش عن الإسناد

كان شعبة بن الحجاج وهو من كبار أئمة أتباع التابعين مضرب المثل في هذا العمل الجليل، وقدوة فريدة لمن جاء بعده، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي يقول: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن - يعني في الرجال وبصره بالحديث وثبته وتنقيه للرجال -»^(١). وهو أول من توسع في التفتيش عن الأسانيد والبحث عن رجالها وما يتعلق بذلك، قال ابن رجب: «وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»^(٢).

ومن أخبار شعبة في التفتيش عن الإسناد، واستفراغ الوسع في البحث، تلك الحكاية المشتهرة عند المحدثين، من رواية أبي الحارث نصر بن حماد بن عجلان البجلي البصري الوراق الحافظ، وهو وإن كان واهياً في الحديث فإن أصل هذه الحكاية مروي من غير طريقه أيضاً، قال ابن عبد البر: «وقد روي هذا المعنى من وجوه عن شعبة - ولذلك ذكرته عن نصر بن حماد -، لأن نصر بن حماد الوراق يروي عن شعبة مناكير، تركوه. وقد رواه الطيالسي عن شعبة»^(٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد ٥٣٩/٢.

(٢) شرح علل الترمذي ١٧٢/١.

(٣) مقدمة التمهيد ٥٠/١.

ودونك رواية نصر الوراق، قال: «كنا ببابِ شعبة نتذاكرُ الحديث، فقلت: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقبة بن عامر، قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نتناوبُ رعاية الإبل، فرحت ذات يوم ورسول الله ﷺ جالس وحوله أصحابه، فسمعتَه يقول: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم دخل المسجد فصلى ركعتين، واستغفر الله، غفر الله له». قال: فما ملكت نفسي أن قلت: بَخِ بَخِ! قال: فجذبني رجل من خلفي، فالتفتُ فإذا عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا ابن عامر، الذي قال قبل أن تجيء أحسن! قلت: ما قال - فذاك أبي وأمي -؟ قال: قال: «من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فُتحت له ثمانية أبواب من الجنة، من أيها شاء دخل». فسمعني شعبة، فخرج إليّ فلطمني لكمة، ثم دخل، ثم خرج، فقال: ما له يبكي؟! فقال عبد الله بن إدريس: لقد أسأت إليه. فقال: أما تسمع ما يحدث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقبة بن عامر؟! وأنا قلت لأبي إسحاق: أسمع عبد الله بن عطاء من عقبة بن عامر؟ قال: لا، وغضب، وكان مسعرُ بن كدام حاضراً، فقال لي مسعرُ: أغضبتَ الشيخ - (يعني أبا إسحاق) -! فقلت: ما له؟ ليُصحَّحَنَ لي هذا الحديث أو لأسقطنَ حديثه، فقال مسعرُ: عبد الله بن عطاء بمكة. فرحلت إليه، لم أرد الحج^(١)، إنما أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء، فسألته، فقال: سعدُ بن إبراهيم حدثني، فقال لي

(١) أي لم يحمله على سفره ذاك الحج، لكنه حج في ذاك العام كما هو صريح في رواية ابن حبان في مقدمة المجروحين ٣٣/١، حيث قال شعبة: «فلما قضيت نسكي مضيت إلى المدينة...». وقد اعتمدت أعلاه لفظ الرامهرمزي.

مالك بن أنس: سعد بن إبراهيم بالمدينة، لم يحجَّ العام. فدخلت المدينة، فلقيت سعد بن إبراهيم، فسألته، فقال: الحديث من عندكم، زياد بن مخرق حدثني. فقلت: أي شيء هذا الحديث؟! بينا هو كوفي، صار مكياً، صار مدنياً، صار بصرياً! فدخلت البصرة، فلقيت زياد بن مخرق^(١)، فسألته، فقال: ليس هذا من بابتك، قلت: بلى، قال: لا تريده، قلت: أريده، قال: شهر بن حوشب حدثني، عن أبي ربحانة، عن عتبة بن عامر. قال: فلما ذكر لي شهراً، قلت: دمر عليّ هذا الحديث، لو صح لي هذا الحديث^(٢)، كان أحب إليّ من أهلي، ومن مالي، ومن الدنيا كلها^(٣).

وأما رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة، التي سبقت الإشارة إليها، فقد رواها عنه أبو حفص الفلاس قال: «سمعت أبا داود يقول: كنا عند شعبة، فجاء بشر بن المفضل، فقال له: أتحفظ عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عتبة بن عامر، عن النبي ﷺ: ما من مسلم

(١) في رواية لابن حبان في مقدمة المجروحين ٣٢/١ ضمن هذه الحكاية: «فلقيت زياد بن مخرق، وأنا شاحب اللون، وسخ الثياب، كثير الشعر، فقال: من أين؟ فحدثته الحديث، فقال: ليس هو من حاجتك، قلت: فما بُدّ، قال: حتى تذهب تدخل الحمام، وتغسل ثيابك، ثم تجيء فأحدثك به...».

(٢) يريد صحته بالإسناد المذكور، وأما أصل الحديث من رواية عتبة رضي الله عنه فقد أخرجه مسلم في كتاب الطهارة من صحيحه، باب الذكر المستحب عقب الوضوء ٢٠٩/١ - ٢١٠ (٢٣٤).

(٣) أخرجها العقيلي في الضعفاء الكبير ١٩٢/٢، وابن حبان في مقدمة المجروحين ٣٢/١ - ٣٣، والرامهرمزي في المحدث الفاصل ٣١٣ - ٣١٥، وغيرهم.

يتوضأ؟ فضحك شعبة، فقال بشر: إنا نراك قد سقط عنك حديثٌ جيد من حديث أبي إسحاق، وتضحك؟! قال: فقال شعبة: كنت عند أبي إسحاق فحدث بهذا الحديث، فقال: حدثني عبد الله بن عطاء، عن عُبَبة بن عامر. قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا حدثني عن رجل لا أعرفه، قلت: أنت أكبر أم هذا؟ فقال: حدثني ذاك الفتى، فتحوّلت، فإذا شاب جالس، فسألته، فقال: صدّق، أنا حدثته. فقلت: وأنت من حدثك؟ فقال: حدثني نُعَيْم بن أبي هند، فأتيت نُعَيْم بن أبي هند، فقلت: من حدثك؟ قال: زياد بن مِخْرَاق. قال شعبة: فقدمتُ البصرة، فلقيت زياد بن مِخْرَاق، فسألته، فقال: حدثني رجل من أهل البصرة، لا أدري من هو، عن شَهْر بن حَوْشَب^(١).

وبعد أن أورد ابن عبد البر رواية نصر ورواية الطيالسي قال: «هكذا يكونُ البحثُ والتفتيشُ، وهذا معروف عن شعبة، ولهذا وشبّهه قال أبو عبد الرحمن النَّسائي: أُمْناءُ الله عزَّ وجلَّ على حديث رسولهِ ثلاثة: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان»^(٢). وعلق ابن حبان - مع اقتصاره على رواية نصر - : «فهذا كان دأب شعبة في تفتيش الأخبار، والبحث عن سقيم الآثار»^(٣). ثم روى عن وكيع بن الجراح قوله: «إني لأرجو أن يرفع الله عزَّ وجلَّ لشعبة درجات في الجنة بذبِّه عن رسول الله ﷺ»^(٤). وشعبة هو الذي يقول فيه الإمام الشافعي:

(١) أخرجها ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ٥٠/١ - ٥١.

(٢) المصدر السابق ٥١/١.

(٣) مقدمة المجروحين ٣٣/١.

(٤) المصدر السابق ٣٤/١.

«لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تُحدِّث، وإلاَّ استعديتُ عليك السلطان»^(١).

ومن خبر شعبة أيضاً في التفتيش: ما أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم قال: «سمعت الشافعي يقول: قال شعبة: حدثني حمَّاد بحديث عن إبراهيم. فقلت: من أخبرك؟ سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا. فقلت: من أخبرك؟ قال: أخبرني منصور. قال: فجئت إلى منصور، فقلت: أخبرني حماد عنك بحديث عن إبراهيم، أسمعته من إبراهيم؟ قال: لا، أخبرني مغيرة عن إبراهيم. فقلت مغيرة، فقلت: رَوَيْت عن إبراهيم كذا وكذا؟ قال: نعم. قلت: سمعته منه؟ قال: لا، أخبرني حماد. قال: فَحَرَصْتُ أَنْ أَعْرِفَ: ممن خرج أول الحديث؟ فلم أقدره. فذكرت هذا الحديث لأبي، فقال: هذا حديث إبراهيم عن النبي ﷺ: أن أعرابياً ضَحِكَ في الصلاة، فأمره النبي ﷺ أن يُعيد الوضوء والصلاة»^(٢).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره يحيى بن كثير العنبري البصري قال: «حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نهى عن نبيذ الجَرِّ»^(٣). قال شعبة: فقلت لقتادة: ممن سمعته؟ قال:

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١/١٢٧، وفي آداب الشافعي ومناقبه ٢٠٩.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه ٢١٨ - ٢٢٠. وقد أخرجه بنحوه البيهقي في معرفة السنن والآثار ١/١٦٥ - ١٦٦، وفي مناقب الشافعي ١/٥٢٧.

وينظر في تخريج مرسل إبراهيم النخعي هذا: نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي ١/٥١ - ٥٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في =

حدثنيه أيوب السَّخْتِيَانِي. قال شعبة: فأتيت أيوب، فسألته، فقال: حدثنيه أبو بشر - (يعني جعفر بن أبي وَحْشِيَّة) - . قال شعبة: فأتيت أبا بشر، فسألته، فقال: أنا سمعت سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبذ الجر^(١).

المطلب الثالث

حمل شعبة بن الحجاج أهل العلم في العراق

على الاهتمام الكبير بالإسناد

إن التَّهَمُّ الحديث للإسناد من قبل شعبة، حمل شيوخه وهم من كبار الأئمة على محاولة إرضاء مَنْزَعَتِهِ، وإنفاذ عَزْمَتِهِ، ومع هذا كان يُوقفهم بمُسْبارِهِ الدقيق، ومُحْجَاجِهِ الأفيق، قال أحمد بن حنبل: «حدثنا حَجَّاج - (يعني ابن محمد المِصْصِي) -، عن شعبة قال: قال لي أيوب - (يعني ابن أبي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي شيخ شعبة) - : أنت تحب الإسناد، وهذا الإسناد. قال: قلت: أبو المُهَلَّب - (يعني الجَرْمِي البصري) - لم يسمعه من أَبِي^(٢). يُشير شعبة بهذا إلى حديث معين، لكن عبد الرزاق الصنعاني أخرج هذا الحديث بصيغة السماع التي نفاها شعبة، ففي مُصَنَّفِهِ: «عن معمر والثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة

= الْمُزَفَّتْ والدُّبَاء والحَتَم والنَّقِير وبيان أنه منسوخ وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكراً ٣/ ١٥٨١ - ١٥٨٤ (١٩٩٧ - ١٩٩٨). وله شواهد في الصحيح وغيره.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١/ ١٦٩.

(٢) أخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات ١/ ١٣، وأخرجه مختصراً ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير ٢/ ٨٣، وتنظر مقدمة الجرح والتعديل ١/ ١٢٩.

– (يعني عبد الله بن زيد الجرّمي ابن أخي أبي المُهَلَّب) –، عن أبي المُهَلَّب قال: سمعت أبي بن كعب: إنا لنقرأ – أو إني لأقرؤه – (يعني القرآن) – في ثمان^(١).

وقتادة بن دِعامَة السِّدُوسي البصري التابعي شيخ شعبة، مع كونه حافظ عصره وحجة دهره، كان كثيراً ما يهمل الإسناد، حتى وصفه النقاد بكثرة الإرسال بل والتدليس^(٢)، وكان حرص تلميذه شعبة على الإسناد يدفعه إليه، قال يحيى بن سعيد القطان: «قال شعبة: كنت أجالس قتادة، فيذكر الشيء، فأقول: كيف إسناده؟ فيقول المشيخة الذين حوله: إن قتادة سند! ^(٣)، فأسكت. فكنت أكثر مجالسته، فربما ذكر الشيء فأذكره، فعرف مكاني، ثم كان بعد يُسند لي»^(٤). وقال بهز بن أسد العمِّي: «سمعت هَمَّاماً – (يعني ابن يحيى العَوْذي) –، قال: كان شعبة يُوقف قتادة. قال: فحدث شعبة ذات يوم بحديث، فقال قتادة: من حدثك؟ – أو: من ذكر ذلك؟ –، فقال: نسألك فتغضب، وتسلأنا؟! ^(٥)».

(١) ٣٥٤/٣.

(٢) ينظر المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم ٩٤، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ٣١٢، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ٣١.

(٣) يعنون: أنه حجة في نقله وعُمدة، لا يؤدي إلّا صحيحاً، لذا لا يُسأل عن إسناده. ومثل تلك العبارة قيلت في غير قتادة أيضاً، قال عبد الله بن وهب المصري: «مالك والليث إسناده وإن لم يُسندا». ترتيب المدارك ١/١٦٥.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١/١٦٦.

(٥) خرّج في المصدر السابق ١/١٦٦.

بل إن عناية بعض الأئمة من أقران قتادة بإيراد الإسناد كانت تحمله أحياناً عليه، قال حماد بن سلمة: «كنا نأتي قتادة فيقول: بلغنا عن النبي ﷺ، وبلغنا عن عمر، وبلغنا عن علي، ولا يكاد يُسند، فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول: حدثنا إبراهيم وفلان وفلان، فبلغ قتادة ذلك، فجعل يقول: سألت مُطَرِّفاً - (يعني ابن عبد الله بن الشَّخِير) -، وسألت سعيد بن المسيب، وحدثنا أنس بن مالك. فأخبر بالإسناد»^(١).

ومن الطريف في هذا المقام: ما وقع لشعبة مع شيخه حميد الطَّويل الموصوف بكثرة التدليس عن أنس بن مالك رضي الله عنه^(٢)، قال أبو القاسم البغوي: «حدثنا علي بن سَهْل، قال: حدثنا عَفَّان - (يعني ابن مسلم) -، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: جاء شعبة إلى حميد، فسأله عن حديث لأنس، فحدّثه به، فقال له شعبة: سمعته من أنس؟ قال: فيما أَحْسَب، قال شعبة بيده هكذا، وأشار بأصبعه: لا أريده، ثم ولى، فلما ذهب قال حميد: سمعته من أنس كذا وكذا مرة، ولكنني أحببت أن أفسده عليه»^(٣). ثم قال البغوي: «حدثني به عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن عَفَّان نحوه، وقال: قد سمعته من أنس، ولكن شدد علي، فأحببت أن أشدد عليه»^(٤). وقال معاذ بن معاذ

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣٠/٧ - ٢٣١.

(٢) تعريف أهل التقديس ٢٧.

(٣) الجعديات ٨/١.

(٤) المصدر السابق ٨/١. وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٠/٧ مفصلاً من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه، كما أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣١/٣ بنحوه عن سلمة بن شبيب عن أحمد بن حنبل. وينظر الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٦٧/١.

العَنْبَرِي: «كنا عند حُميد الطويل، فأتاه شعبة فقال: يا أبا عُبيد، حديث كذا وكذا تشك فيه؟ فقال: إنه ليعرض لي الشك أحياناً... فانصرف شعبة، فقال حُميد: ما أشك في شيء منها، ولكنه غلام صليف، أحببت أن أفسدها عليه»^(١).

فمما تقدم يُعلم أن شعبة كان علماً في هذا السبيل، يخترق دونه السدود، ولا يمنعه عنه الصدود. وكان يحرص على إسناد أحاديثه وتجويدها أشد من حرصه على مطالبة غيره بذلك. قال عبد الرحمن بن مهدي: «قال شعبة يوماً: حدثني رجل عن سفيان عن منصور عن إبراهيم بكذا. ثم قال: ما يسرني أني قلت: قال منصور، وأن لي الدنيا كلها»^(٢). وقال أبو داود الطيالسي: «رأيت رجلاً يقول لشعبة: قل: حدثني أو أخبرني، فقال له شعبة: فقدتك وعدمتك، وهل جاء بهذا أحد قبلي؟!»^(٣).

وأكتفي بهذه الأخبار عن شعبة في هذا الأمر - مع أنها أوسع مما ذكرت بكثير -، لأتحدث عن تلميذ واحد من تلامذته الذين اقتفوا أثره في التفتيش عن الإسناد؛ فقد أخرج ابن الجوزي من طريق مؤمل بن إسماعيل قال: «حدثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي يروى عن أبي بن كعب، فقلت للشيخ: من حَدَّثَكَ؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن، وهو حي. فصرت إليه، فقلت: من حَدَّثَكَ؟ فقال: حدثني شيخ بواسط، وهو حي. فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بالبصرة. فصرت إليه،

(١) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٦٥٦/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١٧٣/١.

(٣) خرَّج في المصدر السابق ١٦٦/١.

فقال: حدثني شيخ بعبّادان. فصرت إليه، فأخذ بيدي، فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوفة، ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ، من حَدَّثَكَ؟ قال: لم يحدثني أحد، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث، ليُضَرِّفُوا قلوبهم إلى القرآن»^(١).



(١) الموضوعات ٣٩٣/١. وقد أخرجه بنحوه الخطيب في الكفاية ٤٦٦/٢ - ٤٦٧، ومُؤَمَّل فيه راوٍ وليس بالمتَّبِع.

فهرس المصادر والمراجع^(١)

- ١ - آداب الشافعي ومناقبُه، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة التراث الإسلامي بحلب.
- ٢ - الإجابة لإيراد ما استدركنه عائشة على الصحابة، لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق محمود عثمان، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٤ - أحوال الرجال، للجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) - ضمن كتاب الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه: الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة لعبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي بفصل آباد بباكستان ودار الطحاوي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م. وكذلك نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ٣٤٩).
- ٥ - البداية والنهاية، لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٦ - تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق جماعة من أهل اللغة، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- ٧ - التاريخ، لأبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) عند تعدد طباعات أو نسخ المصدر المنقول عنه، أُميِّزُ بينها داخل كتابي هذا ببيان الطبعة أو النسخة التي لم أبدأ بها في هذا الفهرس، وأما ما ابتدأت به فإني أهمل تعيينه لأنه الأصل.

- ٨ - التاريخ الأوسط، للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ٩ - التاريخ الكبير، للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند.
- ١٠ - التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق صلاح هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ١١ - تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ١٢ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق محمد بن تاويت وعبد القادر الصحراوي ومحمد بن شريفة وسعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ١٣ - التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق أحمد ليزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ١٤ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حَجَر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، اعتناء طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
- ١٥ - تعليقات الشيخ محمد عَوَّامة على الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار القِبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن بجُدَّة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ١٦ - تلخيص المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ) للذهبي (ت٧٤٨هـ)، نُشر في ذيل المستدرک، مصورة مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض عن نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن في الهند.

- ١٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)،
مقدمته فقط، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية بالرباط، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ١٨ - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مصورة دار صادر
بيروت عن نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن في
الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م).
- ١٩ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لابن عبد البر
(ت ٤٦٣هـ)، اعتناء عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،
الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- ٢٠ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ)،
تحقيق حمدي السلفي، وزارة الأوقاف بالعراق، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ /
١٩٧٨م.
- ٢١ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب (ت ٤٦٣هـ)،
تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٢٢ - الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول
وما عليه العمل، للترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق بشار عواد معروف،
دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٨م (١٤١٩هـ).
- ٢٣ - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى
المعلمي وغيره، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في
الهند، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م.
- ٢٤ - الجعديات (حديث علي بن الجعد ت ٢٣٠هـ)، لأبي القاسم البغوي
(ت ٣١٧هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة،
الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٢٥ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)،
دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م - وهي صورة
عن نشرة مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١هـ -.

- ٢٦ - السَّنَنُ الْأَبِينُ وَالْمَوْرِدُ الْأَمْعَنُ فِي الْمَحَاكِمَةِ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ فِي السَّنَدِ الْمُعْتَمَنِ، لابن رُشِيد (ت ٧٢١هـ)، تحقيق صلاح المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ (١٩٩٦م).
- ٢٧ - السَّنَنُ، لأبي داود السَّجِسْتَانِي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد عوّامة، دار القبلة بجُدَّة ومؤسسة الريّان ببيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٢٨ - السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق حسن شُلبي بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة وبإشراف شعيب الأرنؤوط - ضمن الموسوعة الحديثية -، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٢٩ - شرح صحيح مسلم (منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج)، للنووي (ت ٦٧٦هـ) - نُشر مع صحيح مسلم -، المطبعة المصرية بالقاهرة.
- ٣٠ - شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- ٣١ - الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أسرار رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، نشر مع فتح الباري، اعتناء سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٣٢ - الصحيح (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ)، لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، اعتناء محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- ٣٣ - الضعفاء الكبير، للعقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٣٤ - الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر ودار بيروت ببيروت، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.
- والقسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق زياد منصور، مركز

إحياء التراث الإسلامي بالمجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣٥ - العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، رواية ابنه عبد الله (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي ببيروت ودار الخاني بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٣٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حَجَر العَسْكَلاني (ت ٨٥٢هـ)، اعتناء سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

٣٧ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لزين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) لشمس الدين السَّخَاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٣٨ - القاموس المحيط، لمجد الدين الفَيْرُوزَابادي (ت ٨١٧هـ)، اعتناء مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٣٩ - الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، مقدمته فقط، تحقيق صبحي البدر السامرائي، مطبعة سلمان الأعظمي ببغداد، ١٩٧٧م (١٣٩٧هـ).

٤٠ - كشف الأستار عن زوائد البزار - على الكتب الستة -، لنور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٤١ - كشف المُشْكِـل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٤٢ - الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

- ٤٣ - لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ودار بيروت ببيروت، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- ٤٤ - لسان الميزان، لابن حَجَر العَسْقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٤٥ - لمحات من تاريخ السُّنة وعلوم الحديث، لعبد الفتاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ (١٩٩٦م).
- ٤٦ - المجروحون من المحدثين، لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، مقدمته فقط، تحقيق حمدي السَّلَفي، دار الصمعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٤٧ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٤٨ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- ٤٩ - المدخل إلى السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت.
- ٥٠ - المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية (وهو المدخل إلى الإكليل)، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ) - ضمن مجموعة الرسائل الكمالية، المجموعة الثانية وهي في الحديث -، مكتبة المعارف بالطائف.
- ٥١ - المستدرک علی الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، مصورة مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض عن نشرة مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن في الهند.
- ٥٢ - المسند، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق جماعة من أهل العلم بإشراف شعيب الأرناؤوط ومشاركته - ضمن الموسوعة الحديثية -، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- ٥٣ - المسند الجامع، لأبي محمد الدارمي (ت٢٥٥هـ) - مع فتح المَنَّان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، لنبل بن هاشم الغمري، دار البشائر الإسلامية ببيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٥٤ - المصنّف، لعبد الرزاق بن هَمَّام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٥٥ - معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحَمَوِي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر ودار بيروت ببيروت، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- ٥٦ - المعجم الكبير، للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية.
- ٥٧ - معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء بالمنصورة والقاهرة ودار الوعي بحلب والقاهرة ودار قتيبة بدمشق وبيروت وجامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي بباكستان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٥٨ - معرفة الصحابة، لأبي نُعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق محمد راضي عثمان، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ومكتبة الحرمين بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٥٩ - معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق معظم حسين، المكتب التجاري ببيروت، الطبعة الثانية (١٩٧٧م) ١٣٩٧هـ.
- ٦٠ - المعرفة والتاريخ، للفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٦١ - الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمَ، لأبي العباس القُرْطُبي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق محيي الدين مستو ويوسف بديوي وأحمد السيد ومحمود بزّال، دار ابن كثير بدمشق وبيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٦٢ - مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

- ٦٣ - منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٦٤ - الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق نور الدين بوياجيلار، مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٦٥ - نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق المجلس العلمي في الهند ومن ثمّ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدّة ومؤسسة الريان ببيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٦٦ - النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير، مركز إحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.



المحتوى

الصفحة

الموضوع

الافتتاحية

٥

الفصل الأول:

مراحل نشأة الإسناد

- المبحث الأول: مرحلة الكمال ١٠
- المطلب الأول: تزكية الجيل الأول ١٠
- المطلب الثاني: التزكية لا توجب العصمة ١٣
- المطلب الثالث: التلقي بالأمانة مع التثبت ١٥
- المبحث الثاني: مرحلة التغير ٢٠
- المطلب الأول: السنّة محفوظة في كل العصور ٢٠
- المطلب الثاني: احتياط الصحابة التام ٢٢
- المبحث الثالث: مرحلة بدو الكذب ٢٦
- المطلب الأول: المختار الثقفي رأس الكذب على النبي ﷺ ٢٧
- المطلب الثاني: إغراء المختار الناس على الكذب ٢٨
- المطلب الثالث: مظان الكذب ٣٠
- المطلب الرابع: السؤال الحثيث عن الإسناد ٣٢

الفصل الثاني:

الموجب للسؤال عن الإسناد والأسبقية فيه

المبحث الأول: الموجب للسؤال عن الإسناد	٣٦
المطلب الأول: تفسير بعض أهل العلم للفتنة الموجبة	٣٧
المطلب الثاني: المراد بتلك الفتنة والسالمون منها أول الأمر	٣٩
المبحث الثاني: أسبق البلاد إلى التفتيش عن الأسانيد والأمثلة عليه فيها	٤٣
المطلب الأول: حرص بعض التابعين من أهل العراق على التفتيش عن الأسانيد	٤٣
المطلب الثاني: شعبة بن الحجاج أمة وحده في التفتيش عن الإسناد	٤٥
المطلب الثالث: حمل شعبة بن الحجاج أهل العلم في العراق على الاهتمام الكبير بالإسناد	٥٠
المصادر والمراجع	٥٥
المحتوى	٦٣

